

لإمام العصر المحدث الكبير الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الهندي

ولد ١٢٩٢ وتوفي ١٣٥٢هـ

رحمه الله تعالى

الناشر

المجلس العلمي

كراتشي

إخراج وتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

١٣٧/دي گاردن ايست لسبيله كراتشي

جميع حقوق الطبع محفوظة

[٤١] من منشورات المجلس العلمي

مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م-١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ

[٢٧] من منشورات المجلس العلمي

ضرب الخاتم لحدوث العالم

الطبعة الأولى	١٩٣٥م	١٣٥٤هـ
الطبعة الثانية	١٩٩٦م	١٤١٦هـ
الطبعة الثالثة	٢٠٠٤م	١٤٢٤هـ

MAJLIS ILMI:
P. o. BOX:1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA
P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.
MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

D/ ٤٣٧ گارڈن ایسٹ کراتشي ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨-٠٠٩٢٢١

ويطلب أيضا من:

المكتبة الإمدادية .... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان .... السمانية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشد .... الرياض - السعودية

إدارة إسلاميات .... انار كلي لاهور - باكستان

بسم الله الرَّحْمن الرَّحِيْم

سبحان الَّذى تعطَّف بالعز، وقال به وله العظمة والكبرياء، كتب على كل شيء غيره حكم الدثور والفناء، واستأثر لنفسه بالقدم والبقاء، سبحانه ما أعظم شأنه وأكبر سلطانه، وأنار برهانه، وإن كان وراء الوراء، والصلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وخاتم الأنبياء، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

أمَّا بعد: فهذه أبيات لى فى إثبات الواجب تعالى شأنه، وقدم أسمائه وشؤونه، وحدوث ما سواه من كتم العدم من عالم الإمكان، وما فى غضونه وغصونه، ورفع الفاعل الإلهى، وخفض الفاعل الطبعى وتوهية المادة، واللواحق المادية، ودحض المعدات، والأسباب العادية، وتوجيه الأذهان والآذان إلى مسبِّب الأسباب، ومالك الرقاب ذوقًا، ووجدانًا، ودليلًا، وبُرهانًا، وعلمًا، وعرفانًا، وبصيرةً، وإيقانًا، بقدر قدرها من عُنِيَ بهذه المسائل، ورُمِيَ إلى مفاوز الأفكار والمخايل، لم أتفرغ لإيضاحها وشرحها.

ولم أر أيضًا رأى إعدامها وطرحها، فأفرغتها مُعرَّاة كذلك فى قالب الطبع اتكالا على صرامة الرأى، وسلامة الطبع من الناظر الدارى، والذكى الوارى، والقارئ القارى، وسميتها "ضرب الخاتم على حُدوثِ العَالَم".

وكلما ذكرتُ فى الحواشى رقم الصفحة، ولم أذكر الكتاب، فهو من الأسفار، فليراجع إليها، وقد كان ذلك ١٣٣٥هـ.

وأنا العبدُ الأحقر

محمَّد أنور الكشميرى عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدًا ومصلّيًا ومسلمًا

تعالى الذي كان ولم يك ما سوى　　وأوّلُ ما جلّى العماءَ بمصطفى
وسلسلة الأسباب سلسلة هوت　　بها[1] ربطوا[2] شيئًا فشيئًا[3] إلى المدى
مسبّب أسباب[4] ومالك ملكه　　فمن آخذ مهوى ومن آخذ هدى
فسبحان من برهانه كل آية　　وفي كل شأن منه شأنٌ قد اختفى
كمسطرةٍ قدرٌ وكالسطر بعده　　وجود له من بعد[5] أن قدرُه جرى
وطبع حروف الإسم من ضرب خاتم　　بجملته إذ كان نقشاً كما اعتنى[6]
وهذا رباط[7] ثمّ بعد وجودها　　كفرق وجود الشيء والشرط قد بدا
ضعافٌ وجودًا[8] فاستعانت[9] بغيرها[10]　　فصار شروطًا لا لعلّيّة دعا
ولا حسن[11] في شتّى بدون تواصل[12]　　فأفرغ في سبك التناسب[13] عند ذا
وإذ قدرت من بدءها لانتهاءها　　فكان بسطح يختفي منه ما خفا[14]

---

(١) وفي نسخة : ربطنا بها.
(٢) أي : الناس.
(٣) تقرير دلپذير ص ٢٥.
(٤) والسبب حبل دلي من فوق، كما ذكره في "التاج".
(٥) إذ يلتبس الإيجاد بالوجود. (ج٢ ص١٤٤ وج٢ ص١٤٥)
(٦) عني.
(٧) هذا على أن التناسب عقلي، لا مجعول، فإن التناسب لا يغني عن الوجود للشيء.
(٨) أسفار ج١ ص٩ وج١ ص١٥ وج١ ص٢٨ وج١ ص٨٦ وج١ ص٥٦.
(٩) وفي نسخة: فاستقلت.
(١٠) تقرير دلپذير ص ١٠٣، ١٧١، ١٩٣.
(١١) أسفار ج١ ص١٤٣، وتتبه ج٢ ص٩١.
(١٢) وفي نسخة: منبتٌ بينه.
(١٣) مكتوب هفتم قاسم العلوم ص١١.
(١٤) ظهر.

كتكوير كور الساعة اليوم مرةً … يُريأن شيئًا بعد من نفسه انتدى

ولكن تنفس الأمر أن لفاعل[1] … هنالك إبداعَ الطبائع والقوى[2]

كذلك الاستعدادُ وضع تناسب[3] … وليس مقيدا بالضرورة فادرذا

وذلك طور أفعله ثم إنه … وفاعلَه كل لخالقه[4] انتمى

فصودف بعد الوضع نظم وسنة[5] … وحيّل طبعا أو ضرورةَ ما بدا

يداخل طورا فيه نحو معالج … إذا لم يك الطبع وما حوله كفى[6]

فذلك إعجازٌ وخرقٌ لعادة … وإن كان كل الكون إعجازَ منتهى

وقد قيل: إن المعجزات تقدم … بما يرتقى الخليقة في مدى

يكاشف أيضًا عن يد في ستارة … عن الخلق تعريفا به من قد اجتبى

فعلّة شيء ثمّ علّيةٌ لها … وشيء له حقا وتحقيقا انتهى

وما هي إلا نسبة مثل نسبة … لزيد إلى فعل بقدرته أتى

فإن قيل: بين الروح في الطب والحجى … تناسبٌ الآن فقد يكتفى كذا

يقال إلى الحين استهاموا ما دروا[7] … علاقة بين الروح والفكر كيف ذا[8]

بيولوجيا أضحى كذلك محبطا … لتخريجهم سر الحياة وما انجلى[9]

بأن يضعوا ضدا يولّد ضدّه … وأما قبول الفيض منه له فلا

ولو رتب الشيء بغير تناسب … وأكثر قال الناس بالربط هكذا

(١) أى التناسب مجعول لا عقلي هذا على التقدير الآخر.

(٢) المعارف للوجدى ج١ ص٥٠٥، رج ١ ص٥٠٩ وج١ ص٥١٢.

(٣) كل ما يلحق الشيء لا يلحقه إلا بواسطة وجود ذاته ج١ ص٢٦٠، وإلا فهو عندهم أجزاف.

(٤) البارى جل اسمه يبدع الأشياء من نفسه، لا من قابل؛ لأنه الذى يخلق القابل، والمقبول، والمادة، والصورة جميعا (٣: ١٢٥).

(٥) وهو الوجه في التباس الحكمة أيضًا بالصدفة، فإن الحكمة نفس فعله تعالى لا تظهر على حدة، فوقع الالتباس في الغاية أيضا؛ لما وقع في الفاعل.

(٦) الديباجة ص٣٤٧-٣٥١.

(٧) ج٤ ص٣٢٧ الوجدى وتقرير ص٣٩ وص٤٨.

(٨) حاشية ج٤ ص١٠٨.

(٩) كما في الدائرة من الحياة وبيولوجيا.

وليس التئام ثم حس يعمه … لمجموع كون لا وحرية كله[٢]
وليس يرى فيه أمارة[١] نفسه … ولا مستقل[٣] باختيار لما جرى
ففي شغل كل وكل مسخر … وفي فعل طبع ذاك أوضح ما ترى
ولا نفع فيما يدأبون لفعله … لأنفسها بل ذاك مَنْ فوق قد قضى[٤]
ولا بأس بالإخراج من مادة[٥] تلت … لها الغايةُ القصوى وإن سابقت مدى
فإبداع بلوط وفي كل حبة … ترى عجباً ذا من الكتم لو بدا[٦]
ومن عدم الترتيب ثم تنازع[٧] … نظامٌ وسِلْمٌ في جمالٍ قدِ انتهى
ومن مادةٍ شوهاءَ إخراجُ عالَمٍ … جميلٍ بديعٌ أم كما صُودِفَ انبرى[٨]
ولم يستحل[٩] شيء لضد بنفسه … فظرفا ترى والفعل من خارج أتى
وفيهِ انفعالٌ ظُنَّ فِعلا تطوُّراً[١٠] … وفعلٌ أخيراً مودَعٌ لا عن البنى
وليس لشيءٍ مفردٍ فيه نفسه … له عنه فعلٌ وانفعالٌ كما يُرى
وما يُتراءى فيه فهو مركَّبٌ … وفيه هيُولانيَّةٌ عند من رعى
ولَيس وجهَ الأمرِ أنْ غاب فاعلٌ … وصُودِف فعلٌ ليس يختلُّ في الرؤى
وصودف معلولٌ وعلةُ ظاهرٍ … وعلةُ كلٌ فوق كل قد استوى[١١]

---

(١) كما في دائرة الوجدى. (ج ١ ص ٥٠١)

(٢) خودمختارى.

(٣) تقرير دل پذير ص٧.

(٤) ذكره ابن رشد في الثالثة.

(٥) لا يوجد في الأركان العشرة للبحور في العروض العربي التقاء ساكنين، فمست الضرورة إلى تخفيف هذه اللفظة.

(٦) من "الديباجة العامة لبائبل" ص٦٦.

(٧) وفي نسخة: تخاصم.

(٨) الديباجة ص٢٩٣.

(٩) ج ٤ ص ٩ وج ١ ص ٢١٠ وج ٢ ص١٥٩ وج ٢ ص ١٧١، الوجود إذا كان مشتملا على معان، فالمنقلب فيها أطواره وشؤونه، لا أضداده، وإنما الضد ما كان من خارج، وفي "العقائد الجلالية" ص٩٢، قال الفارابي في "تعليقاته": الشيء لا يعدم بذاته.

(١٠) ج ٢ ص ٤٤١، والمستعداة وج ٤ ص٩٦.

(١١) ج ١ ص ١٦٣.

على عرشه المُلْكِ العظيم بحيطةٍ ... يُصرِّفُه من لا تَصرُّفَ[1] لا ولا
فإيجادُه فعلٌ وجوبيٌّ[2] استبن ... وتعليقُه بالشرط إمكانُه أتى[3]
وفاعله ما كان عنه وجوده ... دخيلا بذات[4] الشيء لا عنده عرا
وأشياءُ فيها شبهُ دَورٍ مَعِيَّةٍ ... وما ألفَكَ إلا أنْ يُضافَ لِمَنْ بَرا[5]
نعم إذ تجرى الفضلَ مختارُ فعله ... فذلك والمطبوعُ قيل[6] هما سوى
وملسلةٌ[7] في نفسها[8] قد تعينت[9] ... بوجه حريٌّ من وجوه لها سُدى
معينةٌ[10] في نفسها لا وجودها ... فنالت عن الخلاق[11] ذاك إذا قضى
كتأليف صوتٍ نسبةٌ هندسيةٌ ... ويُحتاج في إيقاع ذاك لما عدا
وكلّ انتزاعيٌّ[12] كذاك كما ترى ... بزوجيةٍ فرديةٍ عددٍ وفي
يُرى أنها ليست تَبدَّلُ غيرَها[13] ... وكالعددِ اعتُدَّ الزمانَ من ارتأى[14]

---

(١) لازم. (ت)

(٢) أسفار ج٢ ص٨٩ وج٣ ص٢٧ وج٣ ص١٥٢ وج١ ص٢٠٠ وج١ ص١٤٤ وج١ ص١٥٤ وج١ ص٢٦٨ مع حاشيته.

(٣) راجع الأسفار ج٤ ص١١٥، وج٤ ص٢٨، وج١ ص٩٧، وج١ ص٢٩، وج ٣١٨، وج١ص٢٢، وج١ ص٥٦.

(٤) مقيداً للذات.

(٥) ولعلهم تنبهوا له في الهيولي والصورة، فجعلوهما معلولي علة ثالثة (حاشية ج٣ ص١٦٢)، ووجهه في ج٤ ص١٤ وج٣ ص١٢٥، والفاعل لا تقوم بالمنفعل مع أنه كان ينبغي الانفصال، فذاك دور وج٤ ص٢٠٨، أسفار ج٤ ص٣٦ وج٤ ص٣٧، وما ذكره في ج٣ ص٢١، وشرح السلم ص١٠٨، وأسفار ج١ ص١١٣، وكما في عود المنكسر كاسراً في المزاج، وكما في الهيولي والصورة، وراجع لزوم الدور من ج٤ ص١٥٨ وجوابه بعد.

(٦) ج١ ص٢٥٤.

(٧) مبتدأ.

(٨) هذا إنما إذا كان التناسب عقلياً.

(٩) صفة.

(١٠) خبر، قالوا: إن الشيء يكون معلولا في شيئيته، ويكون معلولا في وجوده، فالمادة والصورة علتان لشيئية المعلول، والفاعل والغاية علتان لوجوده. (ج١ ث ١٧٢)

(١١) ج١ ص١٧٣، فصل ثاني.

(١٢) ج١ ص١٨٣ وج١ ص١٠٢ حاشية ج١ ص٢٢٩.

(١٣) دائرة البستاني من حق، وهو المراد بما في "الأسفار" ج١ ص٩٢.

(١٤) أخذ من تغير العالم، كما أخذ الخارج من أشياء هناك، لا أنه ظرف مستقل ج٤ ص٣٤ حاشية.

كـذا لاقتضاءات العقول تصورٌ ... ولو أنَّ لإيجادِ لها الجَعْلُ ما جرى[1]
وأجزاءها[2] فيها تخالفُ بعضِها ... ببعضٍ إذن ليس الوفاءُ بها يُرى
وكلٌّ تقاضى[3] بخسَ كلٍّ لحقِّه ... وتوفيرَه حتّى يَشُقَّ له القِرى
فلا بد من حفظ المقاديرِ قدرَها ... وأوزانِها من فعل ذي نسبةٍ سُوى
يكون بقيوميةٍ ذي سويةٍ ... زأولي بكلٍّ لا كجزءٍ لما عدا
وأكملَ من كل جوادٍ مكمِّلٍ ... أفاد نظامًا لائمَ الكلَّ ما كبا
وكل كمالٍ فيه[4] حتى يُفيضَه ... لأنسفهاني وهو للكل قد كفى
وما هو نقصٌ لا يقوم بنفسه ... بدون استناد للتمام[5] كما ذرا[6]
وجودٌ لأشياء يكون لذاتها[7] ... تفاوتُه لا يستقيم على الغنى
ولا ينتهي الإمكانُ إلا بضدّه[8] ... وذاك الوجوب الحق جل كما علا[9]
هو العروة الوثقى وليس انفصامها[10] ... ومرجعُ كلٍّ من ضمير ومَن وذا[11]
فإن قلتَ ما الأسبابُ ثَمَّ عديدة ... هيولى هنا ثم التطوّرُ قد سرى[12]
أقول كذا الأطوار فيها تخالف ... ولجست تفي للوزن تلك كما مضى

---

(١) ويراجع المعارف للوجدي ج١ ص٤٩٢ وج١ ص٤٩٤.

(٢) أي السلسلة.

(٣) ج١ ص١٦٩.

(٤) ج٣ ص٢٤، وج٢ ص٥٧، وج٣ ص٣٧، تذكره.

(٥) كما ذكره ابن رشد و (ج٢ ص٤ من الأسفار ج٤ ص١٦٩).

(٦) تخم انداخت در كشت.

(٧) قبله نما ص٢٦، وأسفار ج١ ص٥٢، وج١ ص٥٧، وج١ ص١٤، وج٢ ص٨٠، وج٣ ص١١٦، وما ذكره الشهرستاني عن برقلس في المتوسطات.

(٨) ولعل المتكلمين إنما عدلوا إلى دليل الحدوث والمحدث، فإن لقائل: أن يقول: لا يلزم من فرض عدم الشيء محال، إنما هو بحسب ما اصطلحوا عليه من معنى الوجوب مفهومًا فقط، كما عن الفارابي ج٣ ص٨ قبيل الفصل وص٥٤ وص٤٨.

(٩) ونحوه عن أرسطو وأنبذقلس في معارف الوجدي وج١ ص١٠ منها.

(١٠) ثم رأيته في الدائرة للوجدي ج١ ص٥٣٥، وألطف منه في "الأسفار" ج٤ ص١٢٥٤، وج٤ ص١١٢.

(١١) حاشية أسفار ج٤ ص١٢٥.

(١٢) المبادئ المادية كلها مشتركة في معنى، وهو كونها حاملة لأمور غريبة عن ذاتها، وبهذا خرج نسبة اللزومات إلى لوازمها. (ج٢ ص٢٠٠ وج٢ ص٤٢)

ومَنْفَسَطَةٌ إذ بخـــر النَّار مــــاءةٌ[1] نرى منه عند النار والعكس قـــد بدا

ومنفــصلٌ بعضٌ عن البــعض خــارجٌ كنا رومـــاء لا كطَوْرٍ كـــذا كـــذا

وتأثيـــرُ فــعل النار فـي الماء مـــدركٌ فليس لعكسٍ فــيـه مـعنًى فـيُمـتـرى

مـــحـــرك شيء آض بالفـــعل ثـمَّ فى كـمـــال وجـودى يـحـرك فـيـه ذا[2]

ولم يتــحــرك ذاك عن نفـــســه ولم يحـــرك كـــذاك النفس لا ثم ذا وذا[3]

ولم يـجـدنا فـيــه حـديثُ تسلسُلٍ فــفي صُوَرٍ قـد جـاز عند أولي النهى

تسلسلُ[4] عِلاتٍ مــحــال[5] ومـا كـذا[6] بسلسلة الأفـــعـــال عن فــاعلٍ بقي

كـمـا في تتـالي[7] صـورة بعد صـورة على طينة دارت عليـهـا ومـا انتـهى

ولا تلك عـــلات لأنفـــســـهـــا وإن يلازم بعض بعـضـهـا[8] حسب ما يُرى

كـصنع نقـوش ناسـبت فـتـجـاوبت فـــقـــرب وبعــــد ليس علّيّةً هُنا

وتعـمير قـصر مـعجب الصنع شـامخ فـــجـــزءٌ لجـزءٍ ليس علةٌ مـــا بنى

وفـاعل طبـعًا حـقـيـقـة فـاعل وجـودًا[9] وتحـريكًا ولا فـرق بين ذا

---

(١) وفي نسخة: ماءنا.

(٢) ج ١ ص ٣١٠ وص ٢١٨ مع ما فسره في الحاشية.

(٣) ج ١ ص ١٥٣، وج ٣ ص ١٦٨.

(٤) هذا الحكم صحيح؛ لأن كل معلول وجوده بالعرض، فما لم يأت ما بالذات من وراء السلسلة لم توجد لكن في العنوان شك؛ لأنه وإن كان ما بالذات في الطرف جاز إطلاق التسلسل على المتوسطات على هذا أيضًا، ولذا لعلهم لم يذكروا في دليله إلا ما يتعلق بما ذكر.

وغاية ما يقال كما في ج ١ ص ١٤٧: إن الانقطاع كون علة ليس بمعلول، انتهى الأمر إليه لا تناهي العدد[1]، وعلى هذا فلعل ما قاله الشهرستاني، كما في ج ٣ ص ٨ موجه، وسماه دورا، فإن المادة التي ذكرها مشتملة على شبه الدور، وإن كان تسلسلا، وفيما كل قد تولد من الآخر، وليس معدًا محضًا حال في البين، فتأمله.

(١) ولكن يراجع ج ٢ ص ٦ وج ١ ص ٦٠، وإنما أخذت الشعر من كلام ابن رشد، ولعل برهان الوسط، والطرفين لا يحتاج إلى مقدمة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات، وإنما يحتاج إلى أنه لا يوجد الشيء ما لم يكن طرف ليس في حكم الوسط، وتنقيحه ما يفضي إلى عدم وجود الشيء الأخير، وقد أجاد فيه من ج ٣ ص ٧، وج ١ ص ٥٤، وج ١ ص ٤٨، وج ١ ص ٤٣.

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ وص ٢٢٠. دليله عن الفارابي قبيل الفصل ج ٣ ص ٨، وقد أثره صاحب القبسات، كما في أم البراهين، وكذا عن الطوسي ما يوجه كلام الشهرستاني، واستعمله في ج ٢ ص ٢٧ مع الحاشية.

(٦) ص ٧٣، قبله نما ص ٢٢٦ تقرير وشرح سلم وحاشية أسفار ج ١ ص ١٥٠ وج ١ ص ٥٩.

(٧) صدر ج ١ ص ١٧٢، وصدر ج ٣ ص ١٢٩.

(٨) راجع الأسفار ج ٤ ص ١٧٠، وج ٢ ص ١٤٤، و تفسير اللازم ج ٢ ص ٢٠٠.

(٩) كما في ج ١ ص ٢٠٤ لا ما في ص ١٦، وما أورده المحشي في ج ١ ص ٢٣١ قد نقله الماتن عن ابن سينا ج ٢ ص ١٤٨،

لبــــاس[1] لما علّيّة[2] أو بجـــعلهـــا ... وفـاض[3] على المجمـوع ما جـزاء الرؤى

ولا فـــــعل إلا للإلـهـى آمـــــراً ... وسخر[4] كـلا حسبـمـا شاء أو قضى

إذ الكـون فى نـفس التـــحـــقق ملكـه ... ومـا جـهـة فـيـه عن الحق قـد خـلا

كـــمـــا ليس فى الشـــمس ونـور تلازم ... لـذات ولكـن بعـــد إعطاءه كـــذا[5]

نـعم يتـــراءى ثم فـى العـــرض علة ... وعلتـهـا فـى الطول[6] من عـالم سـمـا

هنا عـــالم[7] من فـوقـه عـالم كـذا ... وكل أتى فـيـه النظام على سـوى

فـــمـــا الفـــصـل إلا أن كـلا ترتّبتْ ... عن الواحـد الفـرد القـديم بما أتى[8]

وأحـــرى لـه الإبداعُ من غـيـــر مـادة ... فـتـدريجُ تكوينٍ لتـمــهـيله الورى[9]

ومن فـــعلـه مـــــا كــــان إلا لآلـة ... فلـم تأت منه تلك قـد قـيل هـكذا[10]

وحـــقق ذواتى وصـــدر أو باقـــر ... وزاهـدنا بـدء الزمـــان مع الورى[11]

ومـن غلـط وضعُ الزمــــان بـرأســـه ... وإيغـالُ وهم وهـو عن خلقـه ابتـداء

ومـا وضـعـوا شـيـئاً يشـارك شـيـئـه ... فـهل قدم أجلى الخـصائص يحتوى[12]

وقرره فى ج١ ص٢٢٥ فى الفصلين وبعد، فما أورده هو فى فعل الجسم فى نفسه.

والظاهر فيه هو النفى، لأن المادة والصورة لما خلقا من البدو كذلك فما فعل أحدهما فى الآخر، وج ٣ ص٩ وحاشية ج ١ ص٢١٢ وج٢ ص٢٠٠، وأوضحه فى ج١ ص٣١٧، ولا يضر ما فى ج٤ ص١١٥ وحاشية ج٤ ص٧٤، وج٤ ص٩٢.

(١) بيرأيه، وفى نسخة: رسوم.

(٢) حاشيه ج١ ص٢٦١.

(٣) ج١ ص١٥٦، وج١ ص١٩٩، وحاشيه ج٣ ص٥١.

(٤) وفى نسخة: أعمل.

(٥) وج ٢ ص١٤٤، وفى نسخة: ولكن للوجود متى أتى.

(٦) ج١ ص١٩ وج٢ ص٢٠٠.

(٧) ولا يستقيم الترديد فى ج١ ص٢٥٣، بل هما موطنان وكلاهما واقعان.

(٨) بالمستقبل.

(٩) ج١ ص١٤١ وص١٨١، وج٤ ص١٧١، وذلك فيما خلقه من بدو الأمر على الصورة المقصودة، لا فيما خلقه فى المادة بعد ما خلقها.

(١٠) ج٣ ص٢٣، ولا يرد توقف بعض فعل نفسه على بعض.

(١١) ومنشأ الخلاف، كما فى ج١ ص١٦.

(١٢) وفى نسخة: يرتجى.

وكـان[1] وحـيـداً وحـدة واقـعـيـة ... وما الكون[2] إلا فـعله حسب ما قـضى[3]
إذ الفـعل[4] والمفـعـول فـى الخلق واحـد ... ومـا الفــرق إلا بعــده في الـذى تلا[5]
وإبقـــاءه[6] في الـغـيـب ثمّ ابتــداءه ... كـأجــزاء فـعل[7] واحـد ليس ذا وذا[8]
وعند انعـــدام الشيء لما تسلسلوا ... على ورطة الإيجاب مـا لجـحـوا ومـا[9]
قـد انسـحـبت فَوْضى الإرادة[10] مـرةً ... على الكل ليس الأمـر أن كـان من بَدا
ولم تـنقـطع[11] حـتى تعطل بعــده ... تعلقـهـا[12] تأبيـدها عند من وعى
وليس بمـعـلـول[13] فـلـم تـبـق حُجّةٌ[14] ... عـلى قـــدم عند الـدهـيِّ إذا درى[15]

---

(١) ج٢ ص١٦٤.

(٢) صنع الله الذى أتقن كل شيء. (ج١ ص١٩١، ج٣ ص٤٠)

(٣) وشبهة كون الفعل قائماً بالفاعل ينحل بما في الأسفار ج٣ ص١٨٧، وكذا ذكره في ج١ ص٢٤١.

(٤) واختلف الحكماء فيه، كما ذكره الشهرستاني، وراجع مكتوب شرح العماء ص٨، وما ذكره في الأسفار ج٢ ص٧٥، ثم ما ذكره في ج٢ ص٧٦، وقد يقال: إن مفعوله أثر فعله، وهو بمنزلة الهيئة السريرية على الخشب، لكن النجار احتاج إلى المحل لعدم بقاء فعله بدونه، بخلافه تعالى، وكما أن تلك الهيئة غير قائمة بالنجار، ومنفصلة عنه، ففي درجتها وحكمها العالم بالنسبة إليه تعالى، ومن قال: إن المفعول غير الفعل جعله أثراً حاصلاً بنفس ذلك الفعل لتحصيل الحاصل بنفس ذلك التحصيل ج١ ص٥١.
ثم كما أن الصورة العلمية في العلم الحصولي كالمعنى الحرفي بالنسبة إلى المعلوم، فلا يقال: إنه معلوم بالعرض بهذا اللحاظ، فكذا لعل الواسطة بالنسبة إلى الأثر، نعم هي مقصودة في نفسها أيضاً بلحاظه، بخلاف الصورة، وإنما سلسل الحسن عدم الانقطاع من البين، ثم إذا لم يكن بد من الفرق بين العلم والمعلوم المقصود بالذات مثلاً، فكيف لما بين الفعل وأثره ج١ ص٨٠، وج١ ص٣٢، وج٢ ص٤٢، وأما لزوم المفسدة الأخيرة.

(٥) في الدوحة الثانية.

(٦) ويخرج حكمته من ج١ ص٦٤، وج١ ص٨٦، وج١ ص٥٦.

(٧) واستوضحه في "روح المعاني" ج٣ ص٤٦، وفصل الخطاب والكليات من الإرادة.

(٨) ج٣ ص٨٠.

(٩) كما في حاشية ج٤ ص٩٤، فإن جزء الحركة لو انعدم لذاته ما للتحرك حتى انعدم رأساً.

(١٠) فوضى انبازى برابر در هر چيز، وج١ ص٢٠٨ قبيل فصل.

(١١) وروح المعانى ج٦ ص٥٠٢.

(١٢) أي تعلقاتها.

(١٣) ذكره الرازي عن المتكلمين ج٣ ص٦٧، راجع الفصل الثالث من الأسفار ج١ ص٢١٤ بغور ما ذا أراد، وقد سلمه في ج١ ص١٤٢، ولو أراد المتجدد متجدداً قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، لا يتجه ما ذكره في ج٣ ص١٨٠ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله: في ج١ ص٢٢٩.

(١٤) راجع الفصل الثالث من الأسفار ج١ ص٢١٤ بغور ما ذا أراد، وقد سلمه في ج١ ص١٤٢، ولو أراد المتجدد متجدداً قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، ولا يتجه ما ذكره في ج٣ ص١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله في ج١ ص٢٢٩.

وما نعرف المعلول[١] إلا وجعله لعلته[٢] مستأنفًا[٣] لامعًا أتى[٤]
وحيث انقطاع البين لا بد عندهم من الوصل أعنى كالزمان وما احتوى[٥]
وإلا فجعل واحدٌ[٦] في[٧] تلازمٍ[٨] ومعْ وصفِ جمع في المرتب[٩] قد جرى[١٠]
كذا الفعل[١١] والمفعول في التام واحدٌ إرادةُ ربّي والمراد هما[١٢] معا[١٣]

---

(١٥) أسفار ج٢ ص١٧١ عن أرسطو و ج١ ص٢٠٧.

(١) ولعل هذا حاصل فصل الأسفار ج١ ص ٢٣ مع حاشية قوله: فالطبيعة اهـ ج١ ص٢٣١ و ج١ ص٢٣٥ إن علّة الشيء لا بد، وأن تكون غير متعلقة الذات والوجود بذلك الشيء اهـ، وتمادى عليه إلى أن قال: إنّ وكأنّ أمر الله مفعولا بالماضي في الأمر، لا الخلق.
ثم إن العلة التامة مجموع العلل ص١١٧ اذ يع والشرائط، فصار الحاصل أن الشيء إذا تحقق ليس أنِ لا يتحقق، وهو كما ترى، وأن أريد به الفاعل المستجمع للتأثير في غير ما ذكر انحصر في الخالق، ولم يبق كلية، وقد انتهى الأمر أن وضع له فصل مستقل. (ج١ ص١٥٧)
أو جرى التأويل، وأراد بالمعية الذاتية، وخص الكلام في ج١ ص١٦٢ بالفاعل، وكذا في ج١ ص١٦٦، وما في ج١ ص٤٩ غير جيد، ولا يخلص في المعلول شيء إلا أنه صفة موصوف لاقت محلا آخر، فقامت به، أو أنها أثرت فيه، فالتعدد لتعدد المحل، وعاد كأنه اعتباري، وانتهى إليه كلامه في ج٤ ص٥٩، ولعلّهم أرادوا في القديم الجعل الإبداعي كالحدوث الذاتي ج١ ص٢٦٨، وكعلمه الفعلي وج١ ص٢٩٧.

(٢) بحر ص٩٧، ولعله لا يخالفها في الأسفار ج١ ص١٥٣، راجعه من ج١ ص٢٢١ وج١ ص٢٣٥، وج١ ص٢٢٣، وقبله أن الحركة لا تكون صورة نوعية، فهي عرض من الأعراض المفارقة، وج٣ ص١٧٥ و ج٢ ص١٤٤.

(٣) وهذا الذي حملهم على إدخال السكون بين الحركتين المستقيمتين المتخالفتين لتعدد الجعل، فدار الأمر عليه، وعلى انقطاع السلسلة من البين.

(٤) ج١ ص١٨١ من "الأسفار" وج١ ص١٨٣، وج٣ ص٥١، وج١ ص٢٣٦، وج٤ ص١٢٨.

(٥) ج١ ص١٤٣، وج٢ ص٩١.

(٦) حاشية ج٢ ص٤٦ وص٤٢، والقبول اهـ، وج٣ ص٢٧ وج٣ ص٤٧ مع حاشية ج٣ ص٥١ وج٣ ص٤٥.

(٧) وفي نسخة: ذا.

(٨) وحاشية ج٣ ص٤٧، وليس ذلك اهـ ص٤٣.

(٩) ولكن كلام الإشراقي في ج٢ ص٨٨ يدل على أنّ الآني هو التأليف فقط، ولا ينجعلان في آن في الأمور المشرئبة، وإن كان كذا في المتكافئة، وتعرض له أيضا في ج٢ ص١٤٧، وج١ ص٢٢١، والقاضي في ردّ اتحاد العرض والمعروض، وراجعه من مدخلية الوجود في اللزوم.

(١٠) ج٢ ص٩٠ وج٢ ص٩٣.

(١١) إلا أن فعله لما وقع على المحل عدّ شيئا آخر، لتعدد من قام به من وقع عليه، وإلا فهو شيءٌ واحدٌ، كما في ج١ ص٩٨ من الحاشية، إذ يقال: إنّ الإحراق كاشتعال النار في نفسها إذا لم تصادف شيئا، فانتهى الأمر إلى المصادقة لا غير من تعدد الفعل أولا وثانيا.

(١٢) لأنهما واحد. وما ذكره في ج٣ ص٧٧ اعتبار لا ينافي ما ذكرنا.

(١٣) ألف القصر.

وهل فــــاعلٌ أو فـــــعلُه[١] ثمّ علةٌ ... فـحــرزٌ مـقــامًا ثم فرّرْ كـمــا ترى[٢]

وإذ كـــــان لـم ينبتْ فـي البين كوّنـا ... لِـلبْسَ رأيٍ مـــــا دراه ولا رعـى

وفــعلٌ فــعــولٍ عنه لا فـــيـــه فــادره ... وذلك لا يخـطو البـسـيطَ كـمـا يُرى[٣]

ومــا فــاعل[٤] في فــعله فــاقــرّ إلى ... هَيـولى[٥] وذا فـعل قـبـول عـلى سـوى

وحقّقَ أنّ الـنـفـس من فـــــــاعـليّةٍ ... تفي[٦] الصورَ المحسـوسـةَ اللاتِ قد تُرى

تقـــومُ فـــعلٍ ليس إلا بـفــاعلٍ[٧] ... وظرفٌ هيولى نحو ضربٍ ومن عدا[٨]

ومن عــدمٍ قــد فــاضتِ الصــورةُ الّتي ... رأوا من مـحل حـملَ إمكانهـا كـفى[٩]

لَفـــعلٌ يكون جـــوهريًا فلم يكـن[١٠] ... لأنّ عَرَضٌ ســوّاه هذا كـــمـــا ترى

وإذ ليس[١١] ذا المادىُّ فــهــمًا وفكرةٌ[١٢] ... فــــلا بـد[١٣]عــــقـليَّ تمثّل في المَلأْ

فإنْ لا شـعـور في الهـيـولى فـذلكم ... وإن كـان هل إلا كـمـا عندنا يُرى[١٤]

---

(١) ج١ ص٤٩.

(٢) ج١ ص١٦٢ وج١ ص١٥٣.

(٣) كما قاله ابن سينا: إن البسيط فيه، وعنه فيه راحد.

(٤) سيٌ: أن الفاعلية عنده، وعند أكثر المتألهين هي الشأن (حاشية أسفار ج١ ص٢٣٢ و ص١٩١–٢١٣ وص٢٠٠ ص١٦٥، وأسفار ج١ ص٢٠٢ وج١ ص١٨٦، ج٢ ص١٤٩، وحاشية ج١ ص٣١١.

(٥) ج٢ ص١٢٣، وج٢ ص٣٠، وج ٢ ص٣٥.

(٦) أسفار ج٣ ص٩٢ وج١ ص٦٥ وج١ ص٣٨ وج٤ ص١٥٠.

(٧) ج٤ ص١٦٦.

(٨) تعدى إليه.

(٩) وكذا في الصورة العلمية الفائضة على النفس، كما ذكره في ج١ ص٢٣ وحاشية ج٤ ص٥١.

(١٠) ج١ ص١٥٣.

(١١) وفي نسخة: وإذ لم يك.

(١٢) توضيح لي از ج ٢ ص٢٠٩، وج٤ ص٤٠، وج ٤ ص١٧، وج٤ ص٣١، وخلق أفعال العباد ص٨٤، وتالله ابن رشد، ولذا أثبت التسخير ج١ ص٢٥٤، وج١ ص٢١٢ وج٢ ص٢٠٠.

(١٣) ولا أنظف مما في السر الأول من ج ٢ ص١٦٠ وص ١٦٠، وكذا ما في ج١ ص٦٨ وج١ ص٣١٧، وكان أعدله مما ذكره الشهرستاني عن أفلاطون والكيمانس، والدارة للوجدي ج ٢ ص٢٢٢، وأبنوترم وأسبرترم، مانيترم، روح، علم، فلسلفة، زار، رناعي، دين، خارق.

(١٤) المعارف للوجدي ج١ ص٤٩٩، والأسفار ج٣ ص٩٥، والشعور فينا أيضًا ليس للمادة، وج ٤ ص١٧١، وج٤ ص١٧٢، وج٤ ص١٦٩.

قد استحضروا الأرواحَ عند أنامة ... وشوهد منها عالمٌ لا من الرؤى
وتشّجُ[١] طَوْرًا تستفيدُ وتكتسى[٢] ... وتأتى لما لا يستطيع أولو النهى
وفرقٌ لغاباتٍ وفى مستقارب ... كأشعر[٣] أو لا أ اتّفاقًا كذا جرى
فمستقبلٌ أمسى على الحال[٤] حاكمًا ... ويأتى أنِ الماضِيْ على وفقه مضى
ووجه اختفاء الحكمة اليوم أنها[٥] ... كمبسوطة فى الحق وهو قد اختفى
كذا الغائب المطلوب فى طى حاضر ... ويتعب نفسا رود ذاك بما عدا
وقد قيل إن الكون يهسوى لغايةٍ ... مشخصة جزئيّةٍ مذ ما جرى[٦]
ولو كان كل صدفة طاش مرّةً[٧] ... ولاختلَّ حينا قبل أن سطحُه استوى
وخذ مثلا مِن شخص زيد وطبعه ... فلم يكفه حتى الطبيب له أسا
ومن أدواتٍ ما استبب نظامها ... وأنفسها إلا يدٌ فيه للحجى
وليش يروّى لم[٨] يسوى نظامه ... طبيعةُ كلٌ فاستقام وما انتحى[٩]
ولو كان إلاّ الله قد قام فيهما ... لقد فسدا بالجور يجرى لما هنا
ومما ثم إلا مِن طبائع عدّةٌ[١٠] ... تَجاذَبُ لا أنْ فيه شيء على سوى[١١]

(١) وفى نسخة: تشنج أما تعلو أو لتكتسى.

(٢) ولا أحسن مما ذكره فى الإنسان الكامل من نصل الوهم.

(٣) ثم رأيته فى المقالة للوجدى.

(٤) الديباجة العامة ص٢٩٢.

(٥) وهو كما قاله الشهرستانى من رأى سقراط، ومما اختلف فيه فيثاغورس وسقراط: أن الحكمة قبل الحق، أم الحق قبل الحكمة، وأوضح القول فيه: بأن الحق أعم من الحكمة؛ لأنه قد يكون جليًا، وقد يكون خفيا.
وأما الحكمة: فهى أخصُّ من الحق؛ لأنها لا تكون إلا جلية، فإذا الحق مبسوط فى العالم مشتمل على الحكمة، المستفيضة فى العالم، والحكمة موضحة للحق المبسوط فى العالم، والحق ما به الشيء، والحكمة ما لأجله الشيء اهـ، ونحو منه فى حكم الشيخ اليونانى.

(٦) ص٢٧١ ديباجة.

(٧) ج١ ص٢٢٠.

(٨) وفى نسخة: أو.

(٩) ج٢ ص١٦٢.

(١٠) ج٢ ص١٨٢ ولا يضر ما فى ج٢ ص١٨٨ وج٣ ص٢١ وج٣ ص١٢٧ وص١٢٩ لما فى ص١٢٠ أيضًا وج٤ ص٢٨ وص٨٥ وج٤ ص٢٠.

(١١) ج٤ ص١١٤ وج٤ ص١٢٥.

ولا وجه أيضاً في تنوع وحدة ... نعم[1] من جهات فاعليّته[2] يُرى
وهذا هو الأصل الأساسي[3] أولا ... لرأي ارتقاء ما دراه من ارتقى
ولا بدَّ من جمع إلى واحد يلي ... ولا تصلح الأكوانُ عوضُ وهم فضا
ولا بد فيها من دخول إرادة[4] ... وإلا اختلاف في التنوع قد كفى[5]
ويطلب ترجيح لمحتمل ولا ... لأمر ضروريّ تعين لا سوى[6]
وفاعلُ طبع ليس ينفك قط من ... ضروب انفعال[7] فاعتمد فاعلا علا[8]
تقوم شيءٌ احدٌ متشابكٌ ... بجزء انفعال فيه فعلٌ قد انسرى
ومنهضمٌ في الغير ما انفك نفسك ... أسيرا دثورا[9] لم يسوٌ وما استوى
وقالوا ستوحٌ أو تجددُ حالة[10] ... لسنخ الهيولى ليس في موطن سما
وما هو طبع لا يراعي[11] تناسباً[12] ... فيعدو ويكبو كالحريق إذا دها
وجمعٌ لأضداد وما ذا طباعها[13]؟ ... بفعل إلهيّ كما شاءه استوى

---

(١) ج٣ ص١٦٩ وج٤ ص٢٨.

(٢) حاشية ج ٤ ص٨٦، وج ٤ ص ١١٥، اختصاصات عند الفلاسفة، وشؤون عند الصوفية، وصفات أفعال عند الماتريدية مثلا، فإن كانت تلك الجهات قبل الإرادة، أو بجنبها، فاختلافها لذاتها، فإن كل أمر في الواجب، فهو لذاته، بخلاف الممكن وإلا فبالإرادة، وليس عند الأشعرية شيء قبل الإرادة سوى الصفات.

(٣) الديباجة العامة ص٢٩٢.

(٤) فهي ما لذاتها الاختلاف في المختلفات، ولا يقال: إن اختلاف المختلفات لذاتها بدون إرادة، فإن الإحالة على ما بالذات إنما يكون في آخر الأمر ينتهي إليه البحث، لا من أول الأمر.

(٥) وفي نسخة: وليس لذاته التنوع قد جرى.

(٦) ج٣ ص ٦٢ عن الشيخ الأكبر وج١ ص١٠٤ مع الحاشية.

(٧) ج١ ص ٢٢٠، وص٢١٧ وص ٢١٨ وص ٢٢٣، وحاشية ج١ ص٢٢٤، وج١ ص٢٠٣، وج ٤ ص٣٨ متن، وج ٢ ص١٤٩ وص ١٥٠ وص١٧٩ وص١٧٢ وص١٧١، وج٢ ص١٨١، وج٤ ص٧١ وص١٠٩، وج ٤ ص١١٤.

(٨) علا بالأمر المستقل.

(٩) ج٤ ص٧٤، ج٢ ص١٦٠.

(١٠) ج٤ ص٢٨.

(١١) أسفار ج٤ ص٢٨.

(١٢) وفي نسخة: توازنًا.

(١٣) ج٧ ص٨ عن ابن سينا ص٢٨، ولا يضر ما في ج٤ ص٩ وج٢ ص١٥٩.

وليس اقتضى العلم القديم وقدرةً ... قدامةَ زيدٍ فالإرادة هكذا[1]
ولا بد من شيء يكافي إرادةً ... فهل هو علم والعناية والرضا[2]
ولم يك الاستكمالَ بل فيضه[3] ومن ... فروع كمال الذات[4] فاعلمه يا فتى
وما قيل ترجيحٌ بدون مرجح ... فإن كانت الأشياء لا تستوي فذا
وحيثُ استوتْ من كل وجه فإنه ... لتخيير اختار المريد كما رأى[5]
وقد حققوا أن المشيئة وضعُها ... لترجيح أشياء إذا أمرُها استوى
على أنه لو قال فيه مُوَفّقٌ ... بحكمة إظهار اختيار لما فرى[6]
وإهدارِ إيجابٍ كما هو ديننا ... ويفعل ما شاء كما شاء أو قضى
وما قيل من تعطيل فيض فساقطٌ[7] ... هناك[8] شؤون الغيب[9] لم تُبد للورى[10]

---

(١) ج١ ص١٦٦، وج٢ ص٣٨، وإجابة المضطرين، وحاشية الأسفار ج١ ص٢٠٨، وج١ ص١٦٥، وج١ ص٢١٤.

(٢) النادرة للبستاني من الروايتين.

(٣) ج٣ ص٢٧.

(٤) كما ذكره في "تحرير الأصول" من أن فعل الحكيم، وقوله لا يخلو عن الحكمة.

(٥) وما في "الأسفار" ج١ ص١٤٣ غير موجه وج٢ ص٧٩ وج٣ ص٨٠، ويقل ما ذكره في ج١ ص٢٦٥ من التقلم بالحق إيجاب وج١ ص٥٠.

(٦) الوجدى ج١ ص٥٠٥.

(٧) ولو كان إيجاد وإعدام منتظم، كما عند أصحاب الأدوار والأكوار لم يستبعده الأوهام، فدار على الانتظام، وهو سهل.

(٨) ونظيره في "الأسفار" ج٢ ص١٢١، وج٣ ص١٥، وتقرير في إثبات الصورة المفارقة ج٢ ص١٤٣، ومشكاة الأنوار، وفتوحات وأسفار ج١ ص٩٤.

(٩) وفي نسخة: الدهر.

(١٠) وفي نسخة أخرى: له الخلق والأمر الخفي عن الورى[1].

(١) وأصله عند الإمام الرباني من عالم الخلق والأمر، وأصله عن السلف، في "روح المعاني" ج٢ ص٥٠: وخلق أفعال العباد ص٧٣، وينبغي أن تكون تلك الشؤون كل منها قديمًا، وتكون غير متناهية بينها ترتب ذاتي، وآثارها إن حدثت، ففي موطن جاء التغير في سلسلة ربط المتغير بالثابت، وهناك موطن الانفصال عن القيام بالذات، والله أعلم.
ويكون الحدوث كحدوث عالم الخلق عن الذات استبعادًا وحلاء، وإن سمح ذهنك بتسليم التحول في الشؤون هناك بدون تغير شيء أصلًا، والتزام اجتماع هذين الضدين فيه، فذلك إليك، ثم إن التفرد بالتحقق في الأزل، وإبقاء ما سواه في كتم العدم هناك أيضًا شأن من الشؤون، ثم إن حضرة الشؤون، وإن كانت مبدأ الزمان، فهي فوق الزمان.
وعندهم مسألة طي الزمان، و نشره، وما ذكره في "الفتوحات" ج٢ ص٢٦٦ من حكم الأيام، وقد أحسن في حاشية "الأسفار" ج٤ ص١٠، وج٤ ص٩١، وج٣ ص١٧٩ وص١٠٥ وص١٥١، والمتن ج٤ ص١٥١، وج٤ ص٢٥٧، ولعلها النوازل القضائية والقدرية في الأمر والخلق، وراجع ج٤ ص٢٠٣.

كـسبُحـاتِ وجـهٍ ثم أنوارِ غـيـبـه ... ومن ظُلَلٍ[1] ثم الـعـمـاءِ ونـحـو ذا
ومـا ذا بأجـرام لأعـراضٍ اسـتـوت ... ظروفَ مـعانٍ ليس في نفـسهـا جـدا[2]
وقـد قـسـمـوا الفـعلَ لفـعل مـجـردٍ ... وأيضًا مـثـالِي[3] وطبـعيٌّ اسـتـوى
ومـادة ذا الطبيـعي ذو مـا تقـومت[4] ... بفـاعلهـا والفـعل[5] عـاد انفعـال[6] ذا
وفـاعل طبع ليس إلا مـزاولا[7] ... تحرك[8] لما حـرك الشيء[9] وانسرى[10]
ويفـعل شـيـئـا بعـد شيء ولم يقم ... بأن يـفـعـل الشيء مـعًا كلَّه كـذا[11]
ويفـعل فـيـمـا طَرَّقَ الوضعُ بينه ... وبين مـحـل الفـعل لا ثَمَّ غـيـرُ ذا
نعم حـيـث إبداعٌ تعطل فـيـضُه ... ولا جـاوز الحـدَّ المُعـيَّنَ[12] لا ولا
ولا زاد شيءٌ أو تـكـوَّن كـائن ... ولا حـدثَ اسْمٌ قـد تحـتم وانتـهى[13]
ولو لـم ير الرائي لشـمسٍ طلوعَهـا ... وطورا أُفـولا والضـيـاءَ ومـا الـدجى
ولم ير الإحـالة مـسـتـمـرة ... لكـان الضـيـاء عنده طبعَ مـا رأى
ومن لم يرَ الدنيـا سـتـفنى فـقـد بقي ... بعـرض لهـا مـا ذاق من طولهـا جـدا[14]

---

(١) وفي نسخة: وعالم أمر، ر.

(٢) مع ما في ج٤ وص٨٩.

(٣) ج٢ ص٢٠٤، وج٢ ص١٤٩، وج٤ ص١٦٠.

(٤) ج٣ ص٩٥، وج٢ ص١٧١، وج ٤ ص٦١، وج٤ ص٥٠، وج٢ ص٢٠٥.

(٥) وما ألطف ما ذكره في ج٢ ص١٦٨ لو كانت الذات اهـ.

(٦) ج٢ ص٩١.

(٧) وفي نسخة: مخالطًا.

(٨) ج٣ ص٩٥، وفي نسخة: تبذل وتمثّل.

(٩) ج٤ ص٦٤ وص٦٢.

(١٠) في محل نقله.

(١١) ج٢ ص١٧١، وج٤ ص١٤١، وج ٤ ص١٥١ وص١٢٥ في "غاية اللطف" وج٢ ص١٧٦، وج٢ ص١٧١، وج ٣ ص٢٣، وج١ ص٢١٣، وج٤ ص٩٣، وج٤ ص٢٨.

(١٢) ج٣ ص٩١ وج٢ ص٩٥.

(١٣) وفي نسخة: كما قيل الآن كما كان في مدى.

(١٤) حاشية من ج١ ص٧١، وج٤ ص١٧.

وإذ كان قيّوماً وليس بعلّةٍ — وللذات منها قد تجلى[1] كما رأى[2]

وكان هو الربط القويم محققاً — فلست أبالي بين سلسلة هنا

من الحضرة العليا لإطلاق[3] ذاته — إلى موطن التقييد إن فارغاً أتى[4]

وترتيبُ أسماءَ على حد ذاتها[5] — تجلت[6] بعرض الكون في نسَب علَى

ورتب أولى ثم أولى منازلا — وأدنى فأعلى ههنا حسبما ترى

وكان هنا عليّةٌ فاعليّةٌ — قوامية ثمّ لو قبوليّةٌ هنا[7]

ومعلولُ هذا الكون مَعْ علّة أتت — وجوداهما التدريجُ قد لقيا مدى

مراحلُ معلولٍ لمن بدء علة — فتُطوى ويبدو عند[8] ما قدرُه جرى

كما لم يضع في الطول إلا تناهياً[9] — كذلك في عرض وما الفرقُ يُهتدي[10]

وما الكون إلا أصله مثلَ دوحةٍ — ببطن وأمّا العرض فرعٌ قد انبرى

وكل لباب مضمرٌ في قشوره — ولا بد يوماً أن يُقشَّرَ فانجلى[11]

فتنتفض الدنيا ويخرج عالمٌ — بديع من البين استسرٌ على مدى

وإذ من وجوب طفرةٌ ليس وصلةٌ[12] — إلى ممكن فبادر المظاهر هكذا[13]

---

(١) أسفار ج٤ ص٣٦، وج١ ص٦٤، ولعل آية النور جاء له. وفي نسخة أخرى: قد تدلى كما دنا.

(٢) حاشية أسفار ج١ ص١٦٥.

(٣) ج٣ ص٢٤.

(٤) وفي نسخة: بقي، وما في "الأسفار" ج٣ ص١٧٠ غير موجه، وكذا ما في حاشية ج٤ ص٣٧، وج٢ ص٢١٠.

(٥) وفي نسخة: طولها.

(٦) أسفار ج٣ ص٣١ وج١ ص١٨١.

(٧) ج٣ ص١٢٣، حاشية.

(٨) ج١ ص١٤٨.

(٩) وما في "الأسفار" ج٢ ص١٦٥ غير موجه.

(١٠) وفي نسخة: يلتوى.

(١١) ج٢ ص١٦٥.

(١٢) ج١ ص٢٨.

(١٣) وعالم الشهادة، وإن كان مثالاً ولعالم الغيب، ولكن مجموع العالم مظهر الأسماء، وظهوره ظهور ثانٍ لله، وتجليه عليه تجلٍ ثانٍ على نفسه، وراجع تذكرة فيها تبصرة من "الأسفار" ج١ ص١٦٢.

وبين وبون في المكانة والعلى   بنحو انفكاك قد تحقق ههنا

هو الصمد[1] الوتر الذي لم يلاقه   من الشفع شيءٌ سبح اسم من اعتلى

لمرتبة قالوا وجود مفارق   وفصلُ الهيولى موجب عدةً[2] أتى

وكان عماء قبل خلق ولم يكن   خلاء بفصل بين أعيانٍ اعترى

مراتب فصلٌ بينها ما تسلسلت   كذا نسبٌ لم يتصل مرّها هنا

تبدت زمانا أو إليه تحولت[3]   فكيف قران بين دان ومن قصا

ومنبعه[4] في الأصل عندي ترتبٌ[5]   لأشياء[6] في ذهن فبصار هنا كذا

وفعلٌ من الشيء بنحو وجوده[7]   تقوم إذ من واسط البين قد خلا

كذلك في الإدراك[8] قالوا وحققوا   ولكن أقول الأمرُ أن كان بعد ذا

خصائصُ أشياءٍ[9] لها لا لموجد[10]   ولم يتخلص ربط ذاك ومقتضى

ولم ينفرز[11] حتى يميز ماله   عن الثان هذا سرٌّ قد رقد انجلى[12]

كخط لظل بين نور ظلمة   ومعلومٍ[13] المجهول في شك اعتزى

---

(١) ج٣ ص٧٩.

(٢) تقرير ص٢١.

(٣) حاشية ج ١ ص ٢٣١، ومن ج ٤ ص ١٣٥ من مشابهة القرب الروحاني، والوضع الجسماني، وج٤ ص١٢٨، والأمر الذي أوجب نفي الزمان والمكان هناك، وإثباتهما ههنا هو الذي أوجب هذا ج٣ ص١٦٥ وج١ ص ٢٨٢.

(٤) وفي نسخة أخرى: مبدأه.

(٥) ج١ ص ٢٦٥، وج٣ ص١٦٦، و ج٤ ص١٢٨.

(٦) لأن الأشياء كانت في الذهن معا، فمن أين جاءت القبلية الزمانية في الخارج، ثم هي اتفاقية لو لم يكن فيهما ترتب ذهني، وهي العلة الأصلية في التقدم بالطبع وغيره كتقدم زيد على عمرو، وليس أباه.

(٧) ج٢ ص ١٤٤، وج٢ ص١٤٥، وج١ ص ٢٢٠.

(٨) ج٤ ص ٤٠ مع حاشية.

(٩) أسفار ج ٢ ص١٧٦، وج ١ ص ١٠٤ عن عارف وج ٤ ص٥٥، وحاشية ج١ ص ٢٦١، وج ٤ ص ١١٤ قبيل الفصل، أو الإحالة على استيفاء الأقسام المحتملة منه، ثم على كل تقدير يتنزل كل شيء منه، ويسري في الأشياء، ويدور في المواطن والمراتب والمنازل، ويأخذ في كل موطن حكمه، فسبحان الذي برهانه أن ليس شأن ليس فيه شأنه.

(١٠) تقرير ص١٤٤، وص١٧٠–١٩٩ وص ٢٠٠ وص١٩٩–١٧٣ وص١٨٤.

(١١) ج١ ص١٩٨ وص١٩٩، وحاشية ج ١ ص٢١٢، وج٢ ص١٣٤، وج٣ ص٧٤، وإلحاق ج٢ ص٤١٧٠.

(١٢) ج١ ص ١٨٥ وحاشية.

(١٣) ج١ ص١١٧ حاشية.

وقــد عــاد تـفكيكُ اتِّصــال ووحــدة[1]   لموصـــوف هذين ببطلانه ســدى
تَصـــرَّفَ جُمليًا نظامٌ مــرتَّبًا   تَنَزَّلَ منه كل أمــر وقــد سَرى
فمنه لباسـتيـفـاء[2] أقسـام مُمْكن   وليس[3] عن الأشيـاء إيجادُها هنا[4]
فيـخلق[5] مـا لا عنده من خليـقـة   ويعطيـهم من عنده مـا هو الندى[6]
وليس مـضـرا إن توقف فـعله   على فـعله من عنده فـهـو منتـهى[7]
كـتـقـسـيم شيء أولًا ثم ثانيًا   فـصـار كـثـيـراً وهو مَعْ ذاك جـملة
ترتب من فـوق إلى تحت مـا جـرى[8]   لَفي المبـدأ القـاصي[9] ومنه له انتـهى
وفـعل طبـيـعيٌّ هو الآن[10] فـعله   بفـعل[11] إلهيٍّ مـجـردٍ احـتـوى[12]
وقد قـيل[13] إن الكل نحو مـجـرد[14]   بنسـبـتـه والطبع في حـدنا أتى

---

(١) ج١ ص١٩٠، وج١ ص٤٤، وج١ ص٨٠، وج٤ ص٧١.

(٢) وفي نسخة أخرى: هو.

(٣) حاشية ج٣ ص١٦٨.

(٤) وفي نسخة: إشناءها كذا.

(٥) ج١ ص٣٠٠.

(٦) ج١ ص٥٣، وج٣ ص٥٧، وج١ ص٥٢.

(٧) ج١ ص٥٢، وج٣ ص١٤٠.

(٨) وفي نسخة أخرى: هكذا.

(٩) ج٤ ص٥٥، وج٤ ص١٢٥، وج٤ ص١١٤، وج٤ ص٨٨.

(١٠) ج٣ ص١٠.

(١١) وفي لواء الهدى ص١١٠: العلم الفعلي الواجب أما بنفس حضور الممكنات عنده تعالى بوجودها الدهري، وفي منهجه الوجود الدهري عبارة عن نفس موجودية الشيء مع قطع النظر عن تحققه في وقت، والممكنات كلها بهذا الوجود قديم، ومعه تعالى ورده السيد الباقر، وأثبت حدوثه اهـ.
والكلام في الحدوث الدهري بهذا المعنى، لا في تحقيقه في وقوع الوجود بدل العدم، وليسم باسم آخر، كذا يظهر من "الشمس البازغة".

(١٢) كالوجود الإلهي والوجود الطبيعي ذكره بحر العلوم، فقد عمموا نظيره في مواضع كالفاعل الإلهي والطبيعي عندهم، وكذلك بالنسبة في المادة والزمان والمكان، كما في ج٣ ص٧٨، وحاشيته، وج١ ص٨٦، وج١ ص١٣٥، وج٢ ص١١٧، وحاشية ج٣ ص١٢٠ وص١٢٨، وحاشية ج١ ص٣٠٢، وج١ ص٢٩، وج٤ ص١٤١ وص١٥٤، وحاشية ج٣ ص٥١ وص٤٧، وحاشية ج٣ ص٤٠ في العلم الحضوري بالماديات.

(١٣) والكل مجرد بالنسبة إليه، وإن كان ماديا في نفسه، وكذا موجود بالنسبة إليه دائما، وإن كان معدوما في بعض الأزمنة في حد نفسه، وهو مسألة المعية الدهرية، وكذا الكلام في المكان والمكاني، فأتقنه جداً، وعليه بني اللاهجي في گوهر مراد مسألة العلم الحضوري له تعالى للطوسي كما في ج١ ص٣٠٢.

وليس من الكسب الصريف تحركٌ … بل انسحب الخلق على الكل وامتطى

على كله امتدٌ وذلك ضربةٌ … كذا علمه ثم الإرادة قد سرى

كمستمسك أشياء علّق بعضها … ببعض[1] ومَسْك الكل كان بمن قضا

أما في علوم الروح[2] ليس بحائل … زمانٌ مكانٌ ما دنا منه أو نأى

كذا الأمر في الأرواح في نفسها[3] وما … ترى حضرةٌ جلت عن الوصف ما ترى

وقيل لجسم[4] أو هواء ونورنا[5] … وروح مكانٌ لا يقاس بما سوى

وأبعدُ بعضٍ منه أقربُ غيره … فأمكنةٌ فيها التفاوت قد سرى

وكلُّ لطيفٍ فالزمانُ له كذا … وأقصره في الغيب أطولُنا مدى

تخيُّلُ أمرٍ في سنين هنالكم … سنون ومَيضٌ ههنا موطنان ذا

إلى أن يصير الكل في الدهر حاضراً[6] … فدهرٌ ودَيهورٌ ودَيهارٌ اعتلى

وماضٍ وآت فيه شيء كمركز … ودائرة[7] فارباً بتقسك عن هوى

وليس صباحٌ أو مساء بجنبه … هو الدهرُ فوق الدهر مسندُ ما خلا

ومهما رماك الوهمُ في الدهر عدوة … فعُبرةُ[8] ذاك الخوض سُبحانه[9] أتى

---

(١٤) حاشية ج١ ص١٢٢ وفصل ج١ ص٢٠٤، وقبل فصلها، وج٣ ص١٠.

(١) لا على نحو ما يجذب أحد شيئاً، ويجذب ذلك الجاذب آخر، فيجتمع جذبان مؤثران، بل كما أمسك أحد ساقطاً قد أخذ يساقط، فهناك لما كان الساقط كالعدم في استمساك نفسه، انتهى الأمر إلى إمساك الممسك جزئياً، وإنما كان من الساقط للساقط فقط، لا الإمساك عن السقوط، وهكذا الخلق والكسب، فإن الكسب ليس إلا قبضاً لا إمساكاً.
والممكن لما لم يخل بجهة منه من الاستناد إلى الواجب في كل آن، فليس من شأنه الإيجاد، ولو لأفعاله، فإنه في عين الفعل، وحينه متقوم بغيره، والشيء لا يفعل ما لم يتحقق كل موقوف عليه له.

(٢) راجع الكليات ص٣١١، وحاشية الأسفار ج٤ ص٩٤.

(٣) إنسان كامل من الوهم.

(٤) وقد أخذ برمته من فصل الخطاب، فاعلمه، ومنه في ثالثة عنادليب.

(٥) ولا سيما على تقدير جسميته، كما جوزه في ج٢ ص٢٩.

(٦) ج٣ ص١٧١ راجع الأسفار ج٤ ص١٢٨، وج٢ ص٤٥، واستدل عليه من حيث السمع في ج١ ص٢٠٢، وج٢ ص١٤١، وج١ ص٢٩، وج١ ص١٢٣، وج١ ص١٨٧، وما ذكره في علم الباري تعالى من مذهب الإشراقي ج٣ ص٢٨.

(٧) وقد أجاد في دائرة المعارف للبستاني من السرمد.

(٨) تفسير الأعمال من الابتداء.

(٩) تقرير دل بذير ص٢٢٠.

ومن قـــائـل[١] إنَّ الإرَادة دفـــعـــــة[١] وعند حـــصـول الأمـــر تمضي لمنتـــهى[٣]
حـقـيـقـتُـهـاتي[٤] لا كـعلم وغـيـره من السـبع[٥] وَهْو الفـرق وفْر مـقـتـضى

---

(١) تقرير ص٢٠٦، وما ذكره في ج٢ ص٦٧ عن الرازي أن المتكلمين سلموا شيئا للفلاسفة، وهم سلموا شيئا لهم، وحصل الاتفاق على أن الإرادة تستلزم الحدوث كلام متجه، ولا يرد عليه ما أورده الطوسي من أنهم إنما بنوا الاختيار على الحدوث، لا العكس، فإنه عندهم متعاكس يجري من كلا الطرفين، ولا شك أن الإرادة من صفاته تعالى.
والمراد من الممكنات، وإذا كانت حقيقة الإرادة بعده، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، كما في ج٣ ص٧٢ عن أستاذه، فلا شك أن لها تأثيرا مستأنفا، كما في ج٣ ص٤٧ الباقية بقاءه، وحاشية من ج٣ ص٥٠.
وما ذكره الشهرستاني في نهاية الإقدام من التقدم الذاتي، فالفصل فيه أن الإرادة إن كان استلزامها للمراد بالعلية ج٣ ص٦٦، وج١ ص١٧٩، والاقتضاء كما في ج ٣ ص٥٦ من الحاشية؛ لأنها اهـ فلا تستلزم حدوثه كالعلة، وإن كان بالجعل المستأنف على ما هو الحق، فتوجب حدوثه، والله أعلم.
والإرادة إنما هي فيما ليست علية الذات له معتبرة في الذات، وما ذكره الشهرستاني في حكم ديمقراطيس ليس بمطرد؛ إذ الإنسان كما يعرض باختياره عن الإحساس كذلك قد يعرض عن التوجه للإدراك أيضا، وقد يضطر إليهما فاستويا، ولا نحو ما في "الأسفار" من ج٤ ص١٩٢.
والعلم صفة ثابتة لا تقع مستنداً للمتجدد، فلا بد من توسط الإرادة، وما قاله في "الأسفار" من الاستكمال بالغير، أو استلزام المادية، فساقط بما ذكره في العلم الحصولي له تعالى، وبما ذكره في ص٤٢–٤٥ وص٤٤، وراجع قوله، وهذا غير تعلقها من ج٣ ص٥٨، وحاشية من ص٦١، وحاشية ج ٣ ص٥٦؛ لأن اهـ، والترديد في قولهم: ثبوت الشيء للشيء فرع، أو مستلزم لثبوته وتفسير الواسطة في الثبوت عندهم.

(٢) يريد جزئيها، وإلا فالإرادة كما في فصل الخطاب أمر واحد انسحبت على العالم كله لا تزيد ولا تنقص كالعلم لم يتعدد بتعدد المعلومات.
أي تعلقها وتأثيرها، وما ذكره في "الأسفار" ج١ ص٢٠٩ وص١٥٥، فذلك بقاءها لا أول تحققها، فإن قيل: فما الرابط بعده غير الذات للممكنات، فيرجع إلى الإيجاب منه، أو الربوبية، فيرجع إلى الأسماء الأخر، وهو عند الصوفية، وتكون نسبة العالم إليه نحوا من نسبة الضوء إلى الشمس، لا نسبة الفعل.
قيل: إن للإرادة وجوداً جميعاً باندماج الكثرة في الوحدة، فتضمن بوحدته كثيرا، وهو واحد غير متعدد، والله أعلم بالصواب.
وبالجملة ليست الإرادة كالحركة القطعية، وارتبط العالم بالذات الإلهية بواسطتها، لا بدون واسطة كما يتخيل، ولا أن الإرادة انتهت، وإن الحادث لم يحتج في البقاء إليها[١]، كما زعمه المعتزلة، وراجع الأسفار ج١ ص١٦٦، وحاشية ج١ ص٢١٨ وص٢٤٣.
وذكر بحر العلوم كون العلم النظري حادثا فقط، لكن الحركة الفكرية ليست في الواجب، ففرق بين الإرادة البشرية، وإرادة الواجب تعالى، وهو حاصل ج٣ ص٧٧ إلى ص٧٨ مسلسلا، فاعلمه وج٢ ص١٣٣.
هذا كما يصدق على التعلق الأزلي على رأي الدواني، وبعض من كون التعلق أيضاً أزليا، وإنما الحادث أيضاً على رأي الآخرين، فكل منه متقدم على المراد، وإنما يلتبس الأمر فيه؛ لأن جزء منه متقدم على جزء من المراد، ثم وثم فتسلسل، وصار مقارنا ظاهرا، نعم كل شيء أريد في آن، فوقوعه في ذلك الآن، ولا بد هذا صادق، ولكن الإرادة مع هذا متقدمة، وكفت هذه في إيقاعه، لا هناك أخرى مقارنة معه.
(١) روح ج١ ص٦٢٣.

(٣) أسفار ج١ ص١٤٢. وفي نسخة أخرى: وبعدُ حصولٌ ليس إلا كأن كذا.

(٤) وليست على شاكلة العلة، ولا العد، بل حقيقة على حدة أشبه بالفاعل، وإن لم تكن إياه، فإن العلة لا تختتم، والمعد لا تأثير له، وينبغي أن يعلم أن الحياة، والعلم، والقدرة فوق الإرادة، بخلاف السمع، والبصر، والكلام، فهل في تعلقاتها تجدد، وقد يقال: إن الإرادة برزخ بين الصفة والفعل، وفيها تجدد.

(٥) وإن قيل: إن الإرادة والمراد، وإن كان بينهما علاقة المؤثر والأثر، لكنهما هناك في آن، قيل: هذا خلاف طبيعة التأثير من الأولية والثانوية، وإن قال أحد ما بعينه، فليقل مثله في العلة والمعلول، ولا ريب أن الإرادة جاعلة للمراد.

وإلا فيأتي حكمُ تحصيلِ حاصلِ … وناموسُ[1] شيءٍ ساقطٍ جاء إذ نبا
كما في انعكاس النور أو في حرارة … ودفع من المدفوع قال أولو الحجى[2]
نعم بوجود كان[3] جمعيٌّ احتوت … على الفعل تسبيبا وتعقيبًا اقتفى[4]
وقيل بفعل باطنٍ ثمَّ ظاهرٍ[5] … تَسلسلَ فعلا واحدا صاح من هنا[6]
وفي الموطنين التامَ شيئًا مرتبًا … كأجزاء ممتدٍّ زمانا قد انبرى
إرادةُ فعل[7] ثم[8] فعل[9] وبعده[10] … بنحو انفصال ما أريد قد اعترى
وهل منقضٍ ما للقديم شريطةٌ … يُحرَّرُ إذ ليس كعلم وما عدا
ومنحُ التقضي والإرادة إذ مضت … مقولةُ[11] فعل ذاك رأيي فما ترى[12]
وهذا ملاكٌ للزمان ومنبعٌ … جرى منه في الأشياء لا غيرُ وانسرى

---

(١) راجع الأسفار ج١ ص٢٥٦.
إذا اعتبرت الإرادة مغايرة للمراد، وجدت توجد كالمؤثر والأثر، وإن اعتبرت عينه فلا، فإنها ح قد انسحبت عليه، وأنت تعلم أنها تتعلق بباطن الوجود، بخلاف المراد، ولذا كانت صفة له تعالى بخلافه، وإن قيل: إنها مع الفعل ظاهر وباطن، الحكاية والمحكي عنه، وليس فعلا متسلسلا، قيل: إن الإرادة، ثم الفعل، ثم أثره، وهناك بنحو انفصال، وقد كتبت في أوراق على حدة، أن الإرادة في الطول والفعل في العرض، وهو مسألة التكوين بعد القدرة والإرادة، راجع ما ذكره في ج ٣ ص٦٩ مع ج٢ ص٧٧، وما في ج٣ ص٧ من قوله: لأن العلية والمعلولية اهـ صواب.
وما كتب عليه المحشي من ص١٠، فمبني على أن العلية هي التشأن، ولم يكن هذا ذوق الفلسفة، وإنما ذلك ذوق التصوف، وذوقها ما في ج١ ص١٥٦.
ولعله عن ابن سينا، وقد صرح بالتقدم والتأخر في الوجود، وكذا أحسن المحشي في ج ١ ص١٥٢، وصرح به في حاشية ج٤ ص١٢٨ عن المشائين، ثم إن السمع يجعل المفعول بالفعل، والقضاء، والقدر، والأمر، ويجعل الإرادة من المبادئ كالشرائط، وما ذكره في ج٢ ص٦٢ من مراتب العلم والعناية، فهي مراتب القضاء، والقدر، والأمر، و الخلق، فاعلمه.

(٢) وفي نسخة: أو رجعة الصدى.

(٣) زائدة.

(٤) وإذا كان تسبيبا، فالفعل عقيبها على تقدير الوجود الجمعي أيضًا.

(٥) ج٣ ص٧٥.

(٦) ما ذكره عن أستاذه في ج٣ ص٨٨، واتفقوا على أن النظري هو الحادث فقط، كما في مصباح الدجى ص.

(٧) وفي نسخة أخرى: شيء.

(٨) متن ج٤ ص١٦٩.

(٩) إتحاف السعادة ج٢ ص١٥٩.

(١٠) حاشية ج٤ ص٧٨، ومتن ج١ ص١٩٣، وج١ ص٣٢٢.

(١١) وفي نسخة: طبيعة. نعم هي بعينها مقولة أن ينفعل إذا نسبت إلى القابل اهـ ج١ ص٢٢٦.

(١٢) وفي نسخة: تجدد أمثال هو الفعل ما جرى.

وجــــزء تقــــدم منه جــــزءاً لذاتـه ... كنحـــو زمـــان لا يمارى من ادّرى[1]

وإن أشكـل التـعطيلُ شـيـئًا فـلاقـه ... بإيجـاب أو جـعل القـديم وكـيف ذا

ومـــهـمـــا[2] تأخـــرنا عن البـدء لحظةً ... بقى منه مـا لا ينتـهى لا كـمـا يُرى

فـــمن عـــدمٍ لا بد فى البين قـــاطع[3] ... ومن أزل فـــاظفرْ ومـا ثَمَّ غـيـرُ ذا[4]

لكل مـن الأشـيـاء[5] فى القَسم حـصـة ... وجـودا ووقـتـا كيف يسوى بما حـوى[6]

ومـــا عـــدمٌ إذ فـى وجـــود ضـــربتـه ... له حـــاصـل إلا الحـــدوث ولا مِرى

ومـــا هـو فى مـــرُ الزمـــان وكـــرّه ... ســـيـــدثر يـومًا تلكم دارةُ البلى[7]

ومـــا الروح والجـثـمـــان إلا وديعـةٌ ... ولا بـد يـومـــــا أن تُرَدَّ علـى مَدى

وفـى أزل مـــا بيـنوا قـط حــادثًا[8] ... سـوى مـستمـرا[9] وقـديمًا قـد انتـهى[10]

---

(١) قالوا: إذا كفت العلية الذاتية للإصدار، فأى حاجة إلى الإرادة، وحينئذٍ لم يبق للجعل الاسم.

(٢) وهذا فى الذهاب من الآتى إلى الماضى شيئا فشيئا ظاهر، وأما فى الإياب من الماضى إجمالا، فينظر فيه.

(٣) أسفار ج ١ ص٢٥٩، وج ١ ص ٢٤٣، و ج ١ ص٢٤٤، وج ١ ص ١٦٠، وج ١ ص١٦٩، حاشية أسفار ج ٤ ص٨٢.

(٤) كما بين الوجوب والإمكان، بل بين القدم والحدوث تقسيمهاه كذلك فصل بما لا يتناهى.

(٥) ج ١ ص٢٨، وج ١ ص ٢٦٠، وج ١ ص٥٣، وج ١ ص ٢٤٣، وج ٤ ص٨١.
وما ذكره فى ج ١ ص ٢٦١ من إمداد المفارق، فقد أصاب فى رده؛ إذ هم يعتبرون فى المسائل صلوحا من جانب القابل، وكون طرفه يسبع فعل الفاعل، ولا يكتفون به فقط، وهذا قد ذكره فى ج ٤ ص٧١، ثم اعتذر فى حركة الفلك بما هو بارد.

(٦) بكل الزمان.

(٧) ج٤ ص١٧٣.

(٨) هذا على أصل الإيجاب، وأما على أصل الإرادة، فإن فرض الحدوث من الأزل أيضًا حدوث زمانى، فإن تحول حالة الأزل، وحكمه إلى حكم الحدوث تحول دفعى لا يحوج إلى تفض، ومرور فى ذلك الموطن، كتحول الباطن إلى الظاهر، راجع الجواهر ص١٥١.
وما ذكره الباقر من تحول عدم الزمان إلى وجوده بدون تفض وتفسير الأزل فى ج ١ ص ١٤٢ حاشية.

(٩) كالحركة وهى حقيقة هكذا على حدة، لا تماس بالمنقطع الوجود فيما بينه، راجع الأسفار آخر سطر من ج ٢ ص٩١.

(١٠) وفى نسخة: قد انقضى.
قد افترق بفض أشخاصه من بعض، فإنها موجودات منقطعة، لا وجود واحد مستمر، وما فى حاشية الأسفار ج ١ ص٢٤٣ لا يكفى، وكذا ما فى "الأسفار[1]" ج ٢ ص١٤، فقد ثبت فى الفلسفة الجديدة انفصال كل جسم أثيرى، وكذا ما فى "الأسفار من ج ٢ ص١٤٧، فقد تعدد نوع النجم شخصًا.
وبالجملة فرق بين المتشابه المستمر كالحركة وغيره كأشخاص الإنسان لا يعقل أزلهم كيف ينعدم مع قدمه[2]، وقولهم إن الطبيعة باقية لا يعنون به إلا النوع، لا أمرا واحدًا متصلا اتصالا وحدانيًا، فاعلمه وافهمه.
(١) بل ذكر قبيل التحقيق ما يفيدنا فى كون وجود كل حصة، وكذا فى ج ١ ص٢٢٨ من قوله: وأما إذا كانت للطبيعة شخصيات منقطعة اهـ فرق بينه وبين المستمر فى هذا الحكم، وج ٣ ص١٧٢، وج ٤ ص١٢٢.
(٢) كما عن أرسطو ج٢ ص١٧١ ، وعنه وجه انقطاع الوجود فى البين ج ٤ ص ١٢٣ فى ج ٢ ص ١٧٠ ؛ و ج١ ص١٧٧، وما ذكره فى ج١ ص٢٢٨ وص ٢٣٢ وص ٢٢٤ وص٥٠١ اعتبار لا بأس به، لكنه لا يدفع اعتبار الانقطاع أيضا، فإنه أيضا

وإذ ليس من شخص قديم فإنه | تجددُ فعلٍ عنه دوماً قد انطوى[1]
وما عندهم[2] إلا كصنعة آلة | أتى بدلٌ عما تحلل ما جرى
وهل يستطيع المرء خرصَ تحركٍ | كما تدريه في العليِّ على صُوى[3]
وشوهد كلُّ مفردٍ من مركب | على حدة هل بعده القدم استوى
كذاك الوجود والحقائق بتة[4] | قد التقيا[5] بعدَ انفرازٍ كما ترى
وشوهد أيضاً فسخُ كلِّ مركبٍ | فما[6] بال سنخ دائم مودَع[7] سُدى
ولا أنّ هناك صورةٌ بعد صورةٍ | فسفسطة[8] ذي كيف يرضى بها الحجى
فإحكامُ صنعٍ ثم فسخٌ مواظبٌ | يكون مراداً في مَدى الدهر هكذا
وما مفرد إلا لأخذ مركب | وغايته التأليفُ من هيئة كذا[9]
وما جاز من حكم على شيء استوى | على مثله لا سيّما نحو ما هنا[10]
وما بهيولى لطّت الصورةَ التي | تراد لها من أول الأمر مذ بدا
وليس لفعل وانفعال تعددٌ | بجزءين بل نحوُ وجود كما جرى[11]
خصوصاً على رأي اتّحاد كليهما[12] | وجوداً وتركيباً كما قاله ملاّ

رانعي، وكذا ما ذكره في ج٢ ص٩١ من التنبيه.

(١) وفي نسخة: انمحى. ج١ ص٩٨ قبيل المرحلة.

(٢) فالربط بالحركة المستمرة يشبه آلة ميكانيكية يأتي في حركتها بدل ما يتحلل، ويظهر الآثار شيئا فشيئا، راجع الدائرة للبستاني من الحرارة الكامنة عن السر وليم طمسن.

(٣) سنگ توده بر راه بجهت نشان.

(٤) ويراجع الأسفار ص٢٨٢، وبدله ج٢ ص٩ عن البهمن، وهو جيد غاية.

(٥) تقرير دلبذير ص٢١٩-٢٢٣ وص٢٣٥.

(٦) وهم بأنفسهم قد أحالوا تعطل الفيض مدة غير متناهية، وخالف أرسطو قدماء الفلاسفة في المادة لذلك.

(٧) وفي نسخة أخرى: مودع دائماً.

(٨) ج١ ص١٧٢، وج٢ ص١٧٢، وج١ ص١٧٧.

(٩) مكتوب نمبر٧ قاسم العلوم ص١١.

(١٠) ج٢ ص١٧١ عن أرسطو.

(١١) ج٤ ص١٢٢، وج١ ص٣٢٤، وج٤ ص٩١، وج٤ ص١٧٠، وج٤ ص١٠٩.

(١٢) ص٢٢٥ من "الأسفار" جملة مفيدة في تفهيمه

نعم مادة عاطت لأعمال صورة … كأرض وبذر لا يشك بها الفتى
ولما ضربت الفعل في قوة[1] فذا … يعود[2] انفعالا ثم يرنو[3] لما علا
ففي حقه هذا تقسم جمعه … بنسبة ما يأتي وما بعده تلا[4]
فإن قيل إن الجسم إذ ذاك مفرد … فكيف[5] استحال قلت[6] عن فاعل عرا
نعم ثمّ تركيب بمجموع عالم … هنا غيرٌ دلت عليه لمن وعى
وإن هناك جائيًا قد أتى به … وذلك قد ينحلُّ لا بد في مدى[7]
وقد ذكروا أنْ مائتٌ كلُّ ساكنٍ … كذا الحي من ذا[8] ليس يسكن ما عطا
وتأخيرُ بعضِ العالم اليوم حكمةٌ … كتأخير كل وهو شخص قد انزوى
محاطٌ[9] وراءٍ[10] في ارتباط حدوده … وليس مع الخلاق شخصا قد استوى
هما حضرتان ليستا في تسلسل … وما حضرة الرب كجزء من الورى[11]
وما ذا قديم مثل مجموع عسكر … وملكٌ لهم حفوة أو قادهم كذا
وماضٍ قديمٌ يأت من غير حاصر … ومستقبلٌ بالطبع لم يقف انتهى
ولما أتى حد بجانب علة … وما ذا بمعلول[12] بدا العين هكذا

---

(١) وفي نسخة أخرى: ضده.

(٢) ج٤ ص٧١.

(٣) ج١ ص٢١٠.

(٤) ج١ ص١١٤، وج٤ ص١٢٥، وقد أجاد المحشي في ج١ ص١٥٥، فراجعه، ولا بد ويتعلق به ج١ ص٥٦ ما في ج١ ص١٠٦.

(٥) يعني لو قيل: إن الصورة الجسمية منفردة، والنوعية ما فيها التغير كالطعوم والألوان، فينبغي أن يكون قبلها مركب، حتى يتنوع.

(٦) أي في نفسه.

(٧) ج٢ ص١٧١ عن أرسطو.

(٨) ج٤ ص٢٠.

(٩) ج٢ ص٢١٢.

(١٠) ﴿والله من ورائهم محيط﴾.

(١١) ج٤ ص١٥٢.

(١٢) ج١ ص١٥١ عن أستاذه.

تحول حكم الباطن الدهرَ ظاهراً　　　بدون تقضٍ وامتدادٍ كما يرى
وعلى شؤونًا بين دهر ترتبت　　　وبين زمان وانتهت ثمة النهى[1]
ولا ثم عرض بل كطول إرادة　　　تحول عرضا وهو فعل قد انبرى
فمنه استحالت للورى أزليَّة　　　وبعد حدوث فالدوام قد انبغى
ووضع حديث مع قديم كما ترى　　　بمعناه يقضى أن هنا موطن خلا
عوالم فى الإمكان ما قد أبرزت　　　فما كان من عذر لهم قيل ههنا
وبعد صدور الفعل عن قوة جرت　　　فليس تلاشى بل تطوُّر فى مدى
وقد قيل إن القوتين ومادة　　　إذا اجتمعت أو رثن ثالثة القوى
فخذ فى حدوث العالم البحث موعبًا　　　وهاك نكاتٍ فيه لم تلقها فها[2]
وتوهية الأسباب والمادة التى　　　يغالط فيها الناس بادئ ما بدا
فصورت فى الأبيات تمثال فكرتى　　　وذكَّرتُ مَعْنيًا بأمثالها الحمى

أنا الأحقر المدعو أنور شاه

من مضافات كشمير جزى الله من جزى

---

(١) ج ٤ ص ١٧١.

(٢) خلد.